

تحليل إخباري

فروض الطاعة وخطابات الإصلاح

والسؤال المركزي هو: هل لا يزال لبنان يحتمل عدم إجراء إصلاحات؟ وهل هذه الطبقة السياسية قادرة على إجراء أي إصلاح؟ فضلاً عن الكلام المدمر الذي يطلقه البعض على طريقة «حزب الله لديه جيشه الخاص» أو «أن أهل السنة يتعرضون للحصار في بيروت» أو موقف اللاموقف الذي يسير عليه بعض من يطرحون أنفسهم في الوسط، ثم حين يحتاج إليهم البلد لمواجهة أي استحقاق، ولو معنويًا، يختفون خلف شعار أنهم لا يمكن أن يخسروا شعارهم.

خطوات رئيس مجلس النواب نبيه بري تمثل تحدياً للطبقة السياسية في لبنان. هناك مثلاً الدعوة إلى تأليف هيئة إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، التي يبدو أنها قد سُحقت تحت أقدم أمراء الطوائف، والتي أخذ عليها الكل أنها طرحت من شخص يمثل الشيعة في رئاسة مجلس النواب، وأن صاحبها الذي يدعو إلى الإصلاح «متورط حتى أخصم قدميه في الفساد» وإلى آخر ما هناك من الكلام الذي يقال أمام العدسات وخلف الكواليس. لكن لم يجرؤ أي طرف من الأطراف الفاعلة على الاستجابة للتحدي، ولو على سبيل مجازة الخطوة، أو الاستفادة السياسية منها (كما يتهم بري).

هذه الفئة التي تحكم البلاد، وتقودها كل الوقت نحو الخراب، ونحو المزيد من الفساد والسرقة والهدر، جاهزة تماماً، ليس للخضوع لتهديدات إسرائيلية، بل لما هو أقل وأدنى. هي جاهزة للانحناء أمام الرئيس السوري، إذا ما أشار ببناؤه، وإن كان ممثلو القوى والشخصيات العامة والرسمية يتحدثون طوال الوقت في وسائل إعلامنا عن الكرامة الوطنية. إلا أنهم ما إن يدخل عليهم سفير، أو يخطون في مطارات العالم، يتحولون بسحر ساحر، وينطلقون بخطابات المدح والثناء للدول الصديقة.

دع عنك ما يقال عن زيارة رئيس البلاد إلى سوريا، فإن رمز سيادتنا قد قدم جردة حساب كاملة هناك عن مواقف لبنان. لكن بانتظار أن يقدم رئيسا حكومتنا الحالي والسابق جردة مالية، فلا بد من العودة إلى الملف المالي، وخاصة ملف الغاز.

على افتراض أن لبنان تمكن من استخراج الغاز، فما هي خطة التوظيف التي ستعتمد لثروة خيالية مشابهة؟ على الأرجح، كما يعلم الجميع، فإن الأموال التي لن تنهب مباشرة في ما يسمى الهدر والفساد، ستسلم للمصارف بدل خدمة الدين العام، والحفاظ على الدين كما هو، وإن بقي أي شيء، فلا شك في أن قاعدة السنيورة الائتني عشرية ستتكفل به.

عداء عيتاني

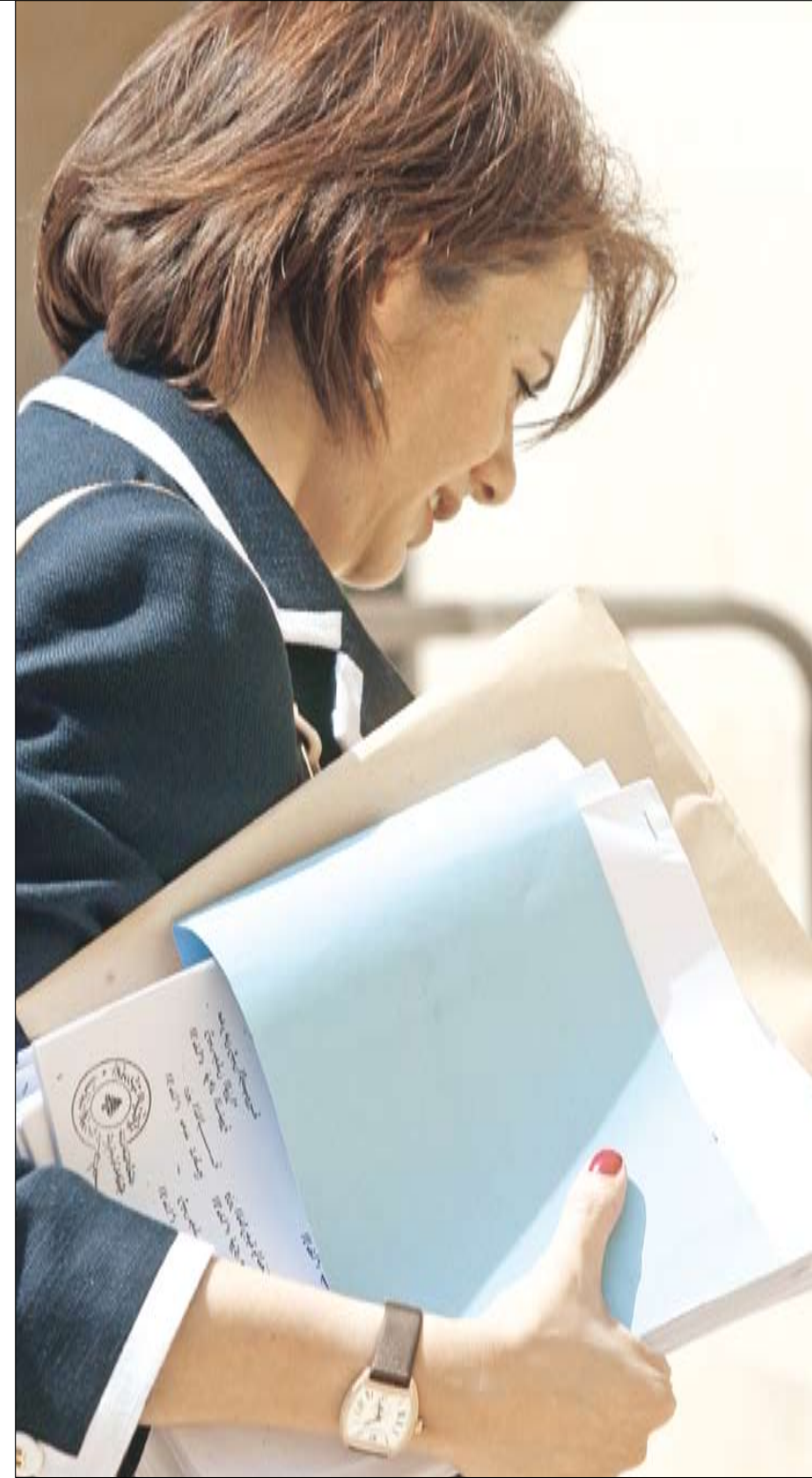
هل يحتمل لبنان عدم الإصلاح؟ هو السؤال الذي طرحته الطاولة المستديرة المغلقة التي نظمتها «الإكونومست» منذ أيام، والتي تناولت موضوع الإصلاح في لبنان، وإن كان الجانب الرئيسي في النقاش يتمحور حول الاقتصاد، والتطوير الضروري للقطاعات الاقتصادية في البلاد. إلا أن نقاشاً من هذا النوع ينعكس على الجانب السياسي

حتمًا، إن لم يكن هو ما يقود السياسة في نهاية الأمر. الملفات التي تطرح اليوم هي في جانب رئيسي منها مالية واقتصادية واجتماعية، ولها البعد السياسي على سبيل المثال لا الحصر، فإن النقاش بشأن الأموال التي جرى التصرف بها تحت مسمى القاعدة الائتني عشرية والتي صرفت من دون مسوغات قانونية من حكومة الرئيس فؤاد السنيورة لا تزال محل جدل وتدقيق، كما النصف مليار دولار التي صرفتها الحكومة اللبنانية كمساعدات للجمعيات الأهلية في مشاريع تنموية، سرية على الأرجح، لم يعرف كيف صرفت ولم وما نتائجها التنموية. أضف إليها اكتشاف حقول الغاز أمام الساحل اللبناني. وفي المستوى البشري لا يمكن رصد إلا حركة التراجع في المداخيل وارتفاع الأسعار المتواصل.

من زار سوريا أخيراً قدم تحليلاً طويلاً للقيادة السورية حول موقف لبنان في مجلس الأمن من العقوبات على إيران. وبعد عرض طويل ومجمل أمام القيادة السورية لدور لبنان، وتبرير ما اتخذته من موقف، اكتفى المضيفون السوريون بالقول إن اللبنانيين لطالما طالبوا بعدم تدخل سوريا في شؤونهم الداخلية، وامتناع لبنان عن التصويت أتي نتيجة موقف لبناني داخلي اتخذته الحكومة، وسوريا لا تتدخل في الأمر.

والحديث عن ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا الذي يحتل حيزاً من النقاش في اللقاءات الرسمية، بات يحتاج إلى إعادة صياغة، وخاصة مع بدء الحديث عن الترسيم انطلاقاً من البحر، وهو ما سيطرح إشكالية إضافية أمام اللبنانيين في علاقتهم مع الجانب السوري.

لكن قبل أن تسير العلاقات بين البلدين في طريقها، وقبل أن تحل المشكلات والمسائل العالقة، كان يفترض بالقيادات اللبنانية أن تجيب عن سؤال ندوة «الإكونومست» المغلقة، وعدم الاكتفاء بتحويل هذه الندوة إلى خطابات من رئيس حكومتنا، وبعض المشاركين من الجانب اللبناني، علماً بأن بعض من شارك تحدث عن أهمية ما طرحه بعض المشاركين، وخاصة الوزير شربل نحاس.



الوزيرة ربا الحسن (هيثم الموسوي)

يؤمن هذا الشرط في حال استمرار فريق الحريري برفض مبدأ تحديد سقف الاقتراض.

سرقة عقارية موصوفة

لن يقتصر النقاش في النسخة المعدلة على مسألة تحديد سقف الاقتراض، بل هناك مواد أخرى بقيت عالقة وتحتاج إلى البت. فقد أورد مشروع الموازنة مادتين تسمحان بإعادة تقويم الأصول، بما فيها العقارات، في مقابل خفض الضريبة على الأرباح الناتجة من هذه العملية من معدل 15% إلى 3%، وهذا يعني تقديم هدية ثمينة للشركات العقارية تقدر قيمتها بمئات ملايين الدولارات. فشرية «سوليدير»، على سبيل المثال، لا تزال تمتلك نحو 1,9 مليون متر مربع من الأراضي القابلة للبيع أو التطوير، وبعض هذه الأمتار استمكك بأسعار يبلغ متوسطها 600 دولار، فيما البعض الآخر الناجم عن ردم البحر لم تتجاوز كلفته 150 دولاراً. وقد ارتفعت الأسعار بوتيرة خيالية لتبلغ اليوم آلاف الدولارات للمتر الواحد تبعاً لموقعه وطبيعته، ما يعني أن إعادة تقويم أسعار هذه العقارات وتسجيلها في ميزانية الشركة بأسعارها الراهجة حالياً سيولد أرباحاً هائلة جداً. وبدلاً من تكليف هذه الشركة وأمثالها بتسديد كامل الضريبة على الأرباح الدفترية المحققة، يعتمد المشروع على خفض الضريبة، علماً بأن ذلك سيؤدي إلى إجهاد أي محاولة لاحقة لفرض الضريبة على الربح العقاري، لأن هذه الشركات تكون قد أعادت تخمين عقاراتها بأسعار السوق الحالية، وبالتالي سيظهر لاحقاً أن أرباحها من عمليات البيع والتفريغ محدودة جداً... ألا تسمى هذه العملية سرقة موصوفة يجري تهريبها في الموازنة؟

لا شك في أن مسألة تحديد سقف الاقتراض ستكون محور النقاش الأساسي في جلسة مجلس الوزراء نظراً لاتصالها بأمر كثيرة، ونظراً لوجود اجتهادات دستورية مختلفة في شأنها، بحسب ما يوضحه عضو المجلس الدستوري السابق سليم جريصاتي، إذ يعتقد أن سقف الاقتراض تحكمه نظريتان: الأولى تقول إن السقف يجب أن يكون منصوصاً عليه ومحدد في نص الموازنة، ليكون هناك إجازة تشريعية مكتملة العناصر من مجلس النواب. أما النظرية الثانية، فتقول بعدم تحديد سقف الاقتراض، وبذلك تكون الإجازة التشريعية مبدئية، وهنا، يشير جريصاتي إلى أن الجدل يصبح حول تفصيل القرض أو اعتماد مبدأ إعلان وجود قرض.

ويلفت جريصاتي إلى أن المادة 88 من الدستور اللبناني تنص على أنه «لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزينة إلا بموجب قانون»، وهذه المادة لم تتعدل منذ أن وضع الدستور في عام 1926، وهي بالتالي راسخة. لكن هذه المادة تقبل تفسيرين: التفسير الأول يقوم على الإجازة التشريعية المبدئية، والثاني على الإجازة التشريعية المكتملة. ويرى جريصاتي أن هذه المادة ليست جامدة، بل قابلة للتفسير وفق المنظور الأول، أي الإجازة المبدئية في ظل الظروف المالية التي يعيشها لبنان حالياً.

يدل كلام جريصاتي على أن الالتزام بالنص الدستوري يفرض بكل الأحوال أن تبلغ الحكومة المجلس النيابي بكل عملية اقتراض مهما كان نوعها إذا تجاوزت حدود الإدارة المكتملة، وبالتالي يصبح من الضروري تعديل المادة المتعلقة بالإجازة للحكومة بالاقتراض الواردة في المشروع بما

علم وخبر

الحسن يتوّدّد لـ ... سوريا

تناول رئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن طعام العشاء على مائدة النائب سليمان فرنجية قبل ثلاثة أيام. والتقى الحسن عدداً من الإعلاميين المقربين من المعارضة، وبعضهم ممن لم تكن بينه وبينهم أي علاقة خلال السنوات الماضية، في محاولة منه للتطبيع «الشخصي والسياسي»، وتأكيد أن علاقته بسوريا ممتازة.

القبطان الياس المر

بعد عودته من باريس، ترحل وزير الدفاع الياس المر ومرافقوه من طائرته الخاصة التي يقودها بنفسه، قبل أن تنقله سيارة عسكرية إلى طوافة كانت على أحد مدارج مطار رفيق الحريري الدولي، لتقله مع مرافقيه وكانت بينهم سيدة مدنية. ولم يتقدم أي من أعضاء الوفد بنفسه لإبراز جواز سفره لدى الأمن العام، بحسب ما أكد مسؤول أمني.

جنبلاط يزور لحدود

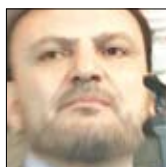
زار رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط مساء أمس الرئيس السابق للجمهورية العماد إميل لحود الذي استبقاه على مائدة العشاء.

الصايغ يشيد بفرنجية

تزامناً مع ذكرى مجزرة إهدن ومع هجوم القوات اللبنانية المستمر على رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية، زار وزير الشؤون الاجتماعية - الكتائبي - سليم الصايغ زغرنا ليدشن بحضور وزير الدولة يوسف سعادة مركز الخدمات الإنمائية في منطقة رشعين المعروف بسنتر ابريس فرنجية. وأشاد الصايغ بدور فرنجية في إنماء زغرنا ووقوفه إلى جانب أهلها في مختلف الظروف. وتذكر الصايغ زيارة رئيس حزب الكتائب السابق جورج سعادة عام 1972 للمركز نفسه في عهد الرئيس الراحل سليمان فرنجية.

ما قبل ودل

زار عضو المجلس السياسي في حزب الله ومسؤول ملف العلاقة بالأحزاب المسيحية، غالب أبو زينب، السفير البابوي في لبنان، غبريلي كاتشا، وقدم له لمحة تاريخية عن حزب الله منذ نشأته حتى اليوم. ونقلت هذه اللمحة إلى المرجعيات الدينية في



الفاتيكان. وحضر اللقاء الذي دام نحو ثلاث ساعات، رئيس المجلس العام الماروني، وديع الخازن، والسيد حبيب سعد. وأشارت مصادر السفارة البابوية إلى أن وفداً رفيعاً من الحزب سيزور حريصاً قريباً بهدف توثيق العلاقة واستكمال عرض وجهات النظر في مختلف المواضيع.